



واقع السياسة المالية الضريبية في الاقتصاد الليبي للمدة (1970-2022) *The reality of tax policy on the rate of economic growth during (1970 – 2022)*

مسعود يوسف

الأكاديمية الليبية للدراسات العليا

ليبيا

dr.yusef@staff.ou.edu.ly

ساسى سامى*

جامعة ليبيا المفتوحة

ليبيا

samisasi509@yahoo.com

تاريخ النشر: 2023/04/22

تاريخ القبول: 2023/04/18

تاريخ الإرسال: 2023/04/09

ملخص:

هدفت الدراسة إلى تحليل واقع السياسة الضريبية على معدل النمو الاقتصادي، واعتمدت الدراسات على تقنيات متقدمة في الاقتصاد القياسي وعلى فترة زمنية امتدت من 1970 وحتى 2022. وتوصلت لعدد من النتائج كان أبرزها: وجود علاقة توازنية بالمدين الطويل والقصر بين الناتج المحلي الإجمالي، والمتغيرات المستقلة المتمثلة في إيرادات القطاع النفطي (PPT)، وحجم الدين المحلي للحكومة الليبية (GDD)، إلا أن أثر متغير الرسوم الجمركية والضرائب (CED) أقتصرت على المدى الطويل فقط. **الكلمات المفتاحية:** الناتج المحلي الإجمالي - الرسوم الجمركية والضرائب - إيرادات النفط - الدين المحلي - الاقتصاد الليبي.

Abstract :

This study aimed to analyze the reality of tax policy on the rate of economic growth, and it is relied on advanced econometrics techniques, during 1970 - 2022. Thus, the study found out that, there are equilibrium relationship in the long and short term between GDP, and the independent variables, which represented in the revenues of the oil sector (PPT) and the size of the domestic debt (GDD), however, the impact of the variable customs duties and taxes (CED) were limited to the long term only.

Key Words: Customs fees – Taxes - Oil revenues - Domestic debt - Libyan economy.

JEL Classification : E62, H22.

*مرسل المقال: ساسى سامى (samisasi509@yahoo.com)



مقدمة

يعد النمو الاقتصادي من أبرز مؤشرات السياسة الاقتصادية التي أولاها الاقتصاديون وواضعي السياسات الاقتصادي، عناية فائقة الأهمية، ذلك لما له من آثار وانعكاسات إيجابية على مستوى الفرد، ومن ثم تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي في البلاد، وإن السعي لتحقيق النمو الاقتصادي بمعدلات مرتفعة، يتطلب جهود فعالة، من قبل الجهات ذات العلاقة في الدولة، والتي من ضمنها وزارة المالية، وذلك عبر وضع سياسات وتشريعات اقتصادية واستخدام أساليب وتدابير ناجعة من شأنها مواجهة العقبات التي تحول دون تحقيق معدلات النمو المستهدفة، مما يخلق نوع من الاستقرار والتوازن الاقتصادي في الدولة. ونظرا لما للضريبة من دورا حيويا على الصعيد الاقتصادي سيما في توجيه مسار النمو الاقتصادي بالشكل الذي تستهدفه الدولة، صارت الضريبة في معظم دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء تعتبر أحد أبرز أدوات السياسة المالية، وأداة هامة في التأثير على الاقتصاد باعتبارها الممول الرئيس للخزانة العامة، سواء من حيث حجمها النسبي أو المطلق في حجم إجمالي الإيرادات العامة التي يمكن من خلالها تطوير الهيكل الاقتصادي، والتخلص من التشوهات، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية في توزيع الموارد، والكفاءة في توزيع النفقات.

مشكلة البحث: يسهم قطاع النفط في اقتصادات معظم البلدان النفطية بنسبة لا يستهان بها في الناتج المحلي الإجمالي، مما يجعل اقتصادات هذه البلدان مرتبط بأسعار النفط في الأسواق العالمية، وهو ما يعتبر أمر له تداعيات سلبية على اقتصادات تلك البلدان، كون هذه الأسعار غير ثابتة وتخضع لظروف وعوامل خارجة عن سيطرتها، ويعد الاقتصاد الليبي أحد الاقتصادات المنتجة للنفط، إلا أنه أفقرها، الأمر الذي يحتم عليه البحث عن مصادر بديلة وآمنة ومستدامة للدخل القومي. وعلى الرغم اتصاف النظام الضريبي في ليبيا بالتنوع ما بين الضرائب المباشرة على الدخل وغير المباشرة، إلا أنه يعد من النظم الضريبية الأقل تطورا وكفاءة في منطقة الشرق الأوسط، حيث ظل يعاني من التشوهات الهيكلية التي اكتسبها بمرور الزمن والتي انعكست سلبا على حصيلة الإيرادات الضريبية التي اتصفت بالنقصان مقابل مصادر المداخيل المالية الأخرى (المنظمة الليبية للدراسات والاستراتيجيات، 2016)، وتراجع أداء المالية العامة الذي تمثل في اتساع فجوة العجز الحكومي وارتفاع حجم الدين العام، فضلا عن تباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي لاسيما في العشر سنوات الأخيرة، الأمر الذي ضيع على الاقتصاد الليبي مصدرا هاما ومستداما للمداخيل التي كان من الممكن التعويل عليها في تحقيق معدلات نمو مرتفعة ووضع خطط تنموية متوسطة وطويلة الاجل.

وانطلاقا مما تقدم يمكن طرح إشكالية البحث في التساؤل التالي: ما مدى فعالية ونجاعة السياسة الضريبية في تحقيق النمو الاقتصادي، وما طبيعة هذه الفعالية في الاقتصاد الليبي؟

أهمية البحث: يكتسي البحث أهميته من كونه محاولة لبيان الدور الهام الذي يمكن أن تمارسه السياسة الضريبية على الصعيد الاقتصادي لاسيما في توجيه مسار النمو الاقتصادي، باعتبارها أهم مول للخزانة العامة للدولة، بالإضافة إلى بيان علاقة وأثر السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي، فضلا عن التوصل إلى نتائج والخروج بتوصيات من شأنها أن تزيد المعرفة لدى المعنيين بوضع ورسم السياسات الاقتصادية، بحيث تمكنهم من رسم خطط ووضع سياسات



اقتصادية من شأنها تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية واتخاذ تدابير وإجراءات تساعد على الخروج من التبعية الريعية وقرارات ملائمة وداعمة للنمو الاقتصادي المستدام.

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى تحليل وقياس الدور الذي يمكن أن تمارسه السياسة الضريبية في زيادة معدل النمو الاقتصادي، وبيان أثر هذا الدور، ومن ثم تحديد طبيعته، لتحديد ما إذا كانت لهذه الأداة المالية أثر إيجابي في معدل النمو الاقتصادي في أم لا.

فرضيات البحث: تتلخص فرضية البحث في: بأن للسياسة الضريبية دور إيجابي وفعال في تحقيق النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي.

منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة في قياس نجاعة وفعالية العلاقة بين السياسة الضريبية ومعدلات النمو الاقتصادي وتحديد طبيعتها ومسار اتجاهه في الاقتصاد الليبي على أدوات وأساليب القياس الاقتصادي المتمثلة في اختبارات جذور الوحدة ومنهجية (ARDL) لاختبار العلاقة في الأجل الطويل وذلك للفترة 1970-2022.

الدراسات السابقة

استحوذت مسألة وجود علاقة تربط بين النمو الاقتصادي والسياسة الضريبية على قدر كبير من اهتمام الباحث والمحللين والدارسين في المجال الاقتصادي وصانعي ومخططي السياسات ومتخذي القرارات الاقتصادية، حيث ناقشت عديد الدراسات وبحوث تطبيقية نوع هذه العلاقة على المدين القصير والطويل، فتناولت بعض هذه الدراسات هذه العلاقة في فرادى الدول، بينما ناقش بعضها الآخر الوضع في مجموعة من الدول كدول الاتحاد الأوروبي، أو مناطق مثل آسيا، وأمريكا اللاتينية، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لكن دون التوصل إلى نتائج حاسمة يمكن الجزم والتسليم بها، ومن بين هذه الدراسات التي تناولت موضع الدراسة بالبحث والنقاش دراسة أعدت بهدف قياس تأثير الضريبة على النمو الاقتصادي في دولتي نيجيريا وغانا، والتي خلصت نتائجها إلى أن للإيرادات الضريبية تأثير إيجابي وكبير على معدلات النمو الاقتصادي في كلا الدولتين، إلا أن تأثير معدل الإيراد الضريبي في نيجيريا كان أعلى من تأثيره في غانا، ولكن غانا لديها عائدات ضريبية أكثر استقراراً منها في نيجيريا (Egbunike, et. al., 2021)، وهذا ما أكدت عليه نتائج دراسة أعدت على الاقتصاد الفلسطيني بهدف التعرف على أثر الضريبة على النمو الاقتصادي باستخدام سلسلة زمنية غطت الفترة الممتدة 2001-2009، حيث أظهرت نتائجها وجود ارتباط طردي بين الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات الضريبية (صوافطة، وآخرون، 2022)، كما برهنت نتائج دراسة أجريت على الاقتصاد السوداني للمدة (2010-1985) على وجود أثر إيجابي للإيرادات الضريبية على الاستهلاك والاستثمار (النمو الاقتصادي) في السودان، وأن ذلك قد يعزى إلى أن معظم الزيادة في الاستهلاك كانت في جانب السلع الضرورية والتي لا يمكن للمستهلك الاستغناء عنها أو تقليل كمياتها، فضلاً عن الزيادة السكانية وارتفاع نسب الإعالة، وأن معظم الاستثمارات الكبيرة يتولى القطاع العام القيام بها، علاوة على أن معظم هذه الاستثمارات كانت في مجال النفط خاصة بعد اكتشافه في السنوات الأخيرة، (خالد، 2021)، وتوصلت إلى ذات النتيجة تقريبا دراسة أجريت على الاقتصاد النيجيري بهدف التحقيق في العلاقة بين السياسة الضريبية والنمو الاقتصادي باستخدام بيانات



السلاسل الزمنية من 1990 إلى 2011، حيث أثبتت نتائج الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين النمو الاقتصادي ومكونات الضرائب في المدى الطويل، مما يؤكد على الاعتقاد بأن تحسين الإيرادات الضريبية تعد من الشروط الضرورية لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في نيجيريا (Adudu & Siomun, 2015). وعززت بشكل جزئي نتائج الدراسة آفة الذكر، نتائج دراسة أجريت على الاقتصاد الجمايكي بقصد بيان أثر الضرائب على النمو الاقتصادي باستخدام بيانات ربع سنوية، حيث أفادت نتائجها بأن زيادة الضرائب غير المباشرة سيكون لها أثر إيجابي وهام على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، في حين سيترتب عن زيادة الإيرادات الضريبية على الدخل الشخصي انخفاض في نصيب الفرد من الناتج المحلي كمثل عن النمو الاقتصادي، (Scarlett, 2011). بينما توصلت دراسة شملت 27 دولة من دول الاتحاد الأوروبي للمدة 1995-2010 إلى نتائج تختلف عن نتائج الدراستين آفة الذكر، حيث أثبتت نتائج هذه الدراسة أن الهيكل الضريبي القائم على الضرائب المباشرة أكثر كفاءة من حيث دعم النمو الاقتصادي في دول الاتحاد الأوروبي من الضرائب غير المباشرة واشتراكات الضمان الاجتماعي.

(Stoilova, & Patonov 2012)

وفي ذات السياق أظهرت نتائج دراسة أعدت بغرض تقييم أثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة (1990-2017) وجود أثر إيجابي للضرائب على القطاع النفطي وأثر سلبي على النمو الاقتصادي للضرائب العادية في الأجلين الطويل والقصير (حول، 2020)، واتفقت نتائج هذه الدراسة بشكل جزئي، مع نتائج دراسة أجريت أيضا للتعرف على مدى أثر السياسة الضريبية المتبعة في الاقتصاد الجزائري على النمو الاقتصادي للمدة الزمنية (1990-2019)، حيث أفادت نتائج هذه الدراسة بأن الإيرادات الجبائية المعتمدة على الجباية البترولية تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي كونها تغطي النفقات العامة، سواء في الأجل القصير أو الطويل، أما الجباية العادية فكانت معدومة التأثير في الناتج المحلي الإجمالي أي أنها لا تساهم بأي شكل من الأشكال في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر (هوارى، ونقال، 2021)، وتوصلت إلى نتائج مشابهة لنتائج الدراسة سابقة الذكر، نتائج دراسة أعدت على الاقتصاد النيجيري (Aliyu & Mustapha, 2020) حيث بينت نتائجها بأن ضرائب الأرباح الخاصة بالقطاع النفطي وضرائب القيمة المضافة ترتبط بشكل إيجابي وهام بالناتج المحلي الإجمالي، في حين كان لضرائب دخل الشركات والجمارك ورسوم الإنتاج أثر سلبي على النمو الاقتصادي مما يعني انخفاض مساهمة هيكل الإيرادات الضريبية في الناتج المحلي الإجمالي وأنه لزيادة تحصيل الإيرادات الضريبية من خلال جلب المزيد من دافعي الضرائب المحتملين إلى شبكة الضرائب وخاصة القطاع غير الرسمي، فيتوجب على الحكومة تكثيف جهودها لسد الثغرات في قوانين الضرائب .

وعلى صعيد أخرى فندت بعض الدراسات الأخرى اعتقاد بأن للضريبة أثر طردي على الحافز على الإنتاج، وهذا ما برهنت عليه دراسة أعدت على الاقتصاد السوري (المللي، وآخرون، 2022) حيث أكدت نتائج هذه الدراسة على وجود أثر عكسي للإيرادات الضريبية على النمو الاقتصادي، ويعزى ذلك إلى أن ارتفاع الضريبة سيؤدي إلى إنقاص قدرة الأفراد على العمل وبالتالي على الإنتاج، مما يعني إن زيادة الإيرادات الضريبية ستعمل على تراجع معدلات النمو



الاقتصادي في سورية، وانسجمت مع هذه النتيجة، نتائج دراسة أجريت على اقتصاد الدول الخمس المكونة لدول رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي SAARC خلال الفترة 1990-2012 حيث أشارت نتائجها إلى أن تخفيض معدلات الضرائب في هذه البلدان سيجلب عنه زيادة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (Pokharel, 2018)، كما توصلت إلى نتيجة دراسة هدفت إلى تقدير تأثير الضرائب المباشرة وغير المباشرة على النمو الاقتصادي في اقتصاديات عشرة دول من دول الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي من أوروبا الوسطى والشرقية ضمت كل من (بلغاريا-التشيك-إستونيا-المجر - لاتفيا- ليتوانيا- بولندا- رومانيا- سلوفاكيا وسلوفينيا) أن معدل النمو الاقتصادي في هذه الدول يتأثر بشكل سلبي وكبير مع حصيلة الإيرادات الضريبية المباشرة وبشكل محدود مع حصيلة الإيرادات الضريبية غير المباشرة (Stoiva, 2021).

وعلى نفس الغرار، لاحظت دراسة على الاقتصادي الأردني وجود علاقة سلبية الأثر بين الضرائب والنمو الاقتصادي مع وجود أثر إيجابي ضئيل لضريبة الدخل، وأثر سلبي لضريبة المبيعات على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المدى القصير (المصري، 2018). كذلك أظهرت نتائج أجريت على الاقتصاد الجزائري بأن الضرائب غير المباشرة مرونة كبيرة مقارنة بباقي مكونات الهيكل الضريبي مما يجعلها الأكثر حساسية في الاقتصاد الجزائري وإن خفض هذه الضرائب سيفضي إلى رفع حجم الناتج المحلي الإجمالي (بن هم، وبن مداح، 2021)، وتوصلت إلى نتائج مماثلة لنتائج الدراسة السابقة دراسة أعدها (IGDEM & Altaylar, 2021) على الاقتصاد التركي لاختبار العلاقة بين النمو الاقتصادي والإيرادات الضريبية السنوية في تركيا خلال الفترة (1985-2018) بأن انخفاض الضرائب غير المباشرة من شأنها أن تؤدي إلى حدوث زيادة في الناتج المحلي الإجمالي. في حين كشفت دراسة أجريت على اقتصادات دول منظمة التعاون والتنمية أنه لتحفيز النمو الاقتصادي في هذه الدول ينبغي على السلطات الاقتصادية والسياسية اتخاذ إجراءات من شأنها خفض الضرائب المفروضة على الشركات وضرائب الدخل الشخصي، وأن يتم تعويض عائدات ضريبة الدخل من خلال نمو الإيرادات الضريبية غير المباشرة (Macek, 2014). وهي ذات النتيجة تقريبا التي خلصت إليها دراسة أجريت للبحث في كيفية تأثير التغييرات في ضريبة الدخل الفردي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، حيث أشارت نتائج هذه الدراسة إلى أنه من المرجح أن تؤدي التخفيضات الضريبية المباشرة والممولة من ارتفاع العجز إلى خفض الدخل القومي وليس زيادته على المدى الطويل، وعلى العكس من ذلك يمكن أن تكون للتخفيضات في معدلات ضريبة الدخل التي يتم تمويلها عن طريق تخفيض الإنفاق إيجابية التأثير على النمو الاقتصادي (Gale, et. al., 2014)، كما أفادت نتائج دراسة على اقتصادات شملت ثلاث دول من دول جنوب آسيا هي (الباكستان والهند وسريلانكا) بأن لمعدل الضريبة تأثيرات مؤقتة وسلبية في المدى القصير على النمو الاقتصادي في كل دولي من باكستان والهند وموجبة بالنسبة لسريلانكا للسنة الأولى وستؤول إلى سلبي بعد ذلك (Padma & Akram, 2009).

وتنفي نتائج طيف من الدراسات وجود أي نوع من الأثر للضرائب في النمو الاقتصادي، ومن بين هذه الدراسات التي برهنت على غياب أي أثر للإيرادات الضريبية على معدل النمو الاقتصادي سواء في المدى الطويل أو القصير،



دراسة أعدها (Symoom, 2018) على أربع دول من دول جنوب آسيا ضمت كل من: (الهند وباكستان، وبنغلاديش وسيرلانكا) للفترة 1980-2016، حيث نفت نتائج هذه الدراسة وجود أي نوع من الأثر لعائدات الضرائب على النمو الاقتصادي في الدول الأربعة خلال الفترة موضوع الدراسة، وتطابقت نتائج هذه الدراسة، مع نتائج دراسة على الاقتصاد النيجيري، حيث أظهرت نتائجها بأن السياسة الضريبية ليس لها أي نوع من التأثير في معدل النمو الاقتصادي في الاقتصاد النيجيري، وأنه على الحكومة لكي تنجح في التغلب على أسباب العوز في البلاد اتخاذ جملة من التدابير والإجراءات التي من شأنها أن تصلح النظام الضريبي في الاقتصاد النيجيري، (Ogbonnaya & Nelson, 2018). ودعمت نتائج الدراستين السابقتين بشكل جزئي، نتائج دراسة شملت 32 دولة في أفريقيا من دول جنوب الصحراء الكبرى، حيث تشير نتائجها إلى وجود تأثير صفري للضرائب على النمو الاقتصادي على المدى الطويل. وإلى وجود تأثير سلبي كبير للضرائب غير المباشرة والضرائب على الأفراد على المدى القصير. وبالتالي فإن استخدام الضرائب كأداة للتدخل ليس مناسباً في المنطقة، ويمكن لدول المنطقة زيادة نموها الاقتصادي إذا كان تصميم السياسة المالية يعتمد فقط على منطق الحياض المالي (Gbato, 2017).

I. الدراسة القياسية

في هذا الجانب من الدراسة تحليل وقياس الدور الذي يمكن أن تمارسه السياسة الضريبية في زيادة معدل النمو الاقتصادي، وبيان أثر هذا الدور، وفقاً لما يلي:

1. وصف دالة الدراسة

وفقاً لما اعتمدت عليه الدراسات السابقة التي تم عرض نتائجها في الجزئية السابقة (هوارى ونقال، 2021، لحول، 2020، Aliyu, et. al., 2020) تم بناء متغيرات دالة الدراسة وفقاً للصياغة التالية:

$$= f(PPT, CED, GDD, DD) \quad (1)$$

$$= \alpha_0 + \beta_1 \sum PPT + \beta_2 \sum CED + \beta_3 \sum GDD + \beta_4 \sum DD + \mu_t \quad (2)$$

حيث: يرمز GDP للنتائج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ويرمز PPT إيرادات القطاع النفطي، ويرمز CED للرسوم الجمركية والضرائب، ويرمز GDD لحجم الدين المحلي للحكومة الليبية، وDD متغير وهمي يعبر عن صدمة عدم الاستقرار الاقتصادي الليبي للفترة 2011-2022.

2. وصف بيانات متغيرات دالة الدراسة

أظهر الجدول (1) الخصائص الإحصائية لكل من متغير الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (GDP)، ومتغير الإيرادات القطاع النفطي (PPT)، ومتغير الرسوم الجمركية والضرائب (CED)، ومتغير حجم الدين المحلي للحكومة الليبية (GDD)، وذلك للفترة 1970-2022م.



الجدول 01: يوضح الخصائص الإحصائية لمتغيرات دالة الدراسة

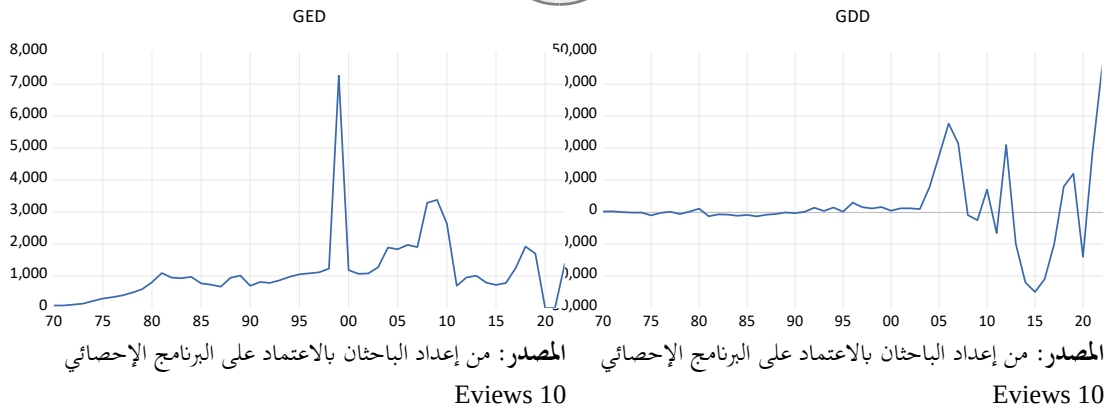
	GDP	PPT	GED	GDD
Mean	26772.69	14136.75	1135.800	1528.526
Std. Dev.	29617.75	27843.54	1120.305	11321.50
Skewness	1.435391	2.123321	3.407229	1.081905
Kurtosis	4.068010	6.694218	18.37484	7.115537
Jarque-Bera	20.71865	69.96268	624.5667	47.74355
Probability	0.000032	0.000000	0.000000	0.000000

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews 10.

يلاحظ أن متغيرات دالة الدراسة تتميز جميعاً بمتوسط حسابي موجب، وانحراف معياري عالي باستثناء متغير إيرادات القطاع النفطي الذي شهد تقلب متوسط الاتجاه وهذا يعكس طبيعة قطاع النفط في الاقتصاد الليبي، حيث تعرض وكافة متغيرات الدراسة لعدد من الصدمات طيلة فترة الدراسة. كما توضح نتائج قيم معاملات الالتواء "Skewness" لكل متغيرات الدراسة بأنها موجبة، عليه يلاحظ أن شكل التوزيع لسلاسل متغيرات الدراسة غير متماثلة وهم ملتويات إلى اليمين، مما يشير إلى أن جميعها تتأثر بالصدمات الموجبة أكثر من تأثرها بالصدمات السالبة. كما تشير نتائج قيمة التفرطح "Kurtosis" أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (GDP)، ومتغير الإيرادات القطاع النفطي (PPT)، ومتغير الرسوم الجمركية والضرائب (CED)، ومتغير حجم الدين المحلي للحكومة الليبية قيمها جميعها مرتفعة مقارنة بالتوزيع الطبيعي حيث كان معامل إحصائية التفرطح "Kurtosis" لها أكبر من 3، مما يدل على وجود قيم شاذة فيها وهذا بدوره يؤدي إلى تذبذب مؤقت فيها، وتشير قراءة إحصائية "Jarque-Bera" للتوزيع الطبيعي إلى أن سلاسل كل من متغير الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (GDP)، ومتغير الإيرادات القطاع النفطي (PPT)، ومتغير الرسوم الجمركية والضرائب (CED)، ومتغير حجم الدين المحلي للحكومة الليبية تبتعد عن التوزيع الطبيعي عند مستوى 5%، حيث كانت "P-Value" معنوية عند 5%.

شكل 01: يوضح السلاسل الزمنية لمتغيرات دالة الدراسة للفترة 1970-2022





من الشكل 01 يلاحظ أن متغير الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (GDP)، ومتغير الإيرادات القطاع النفطي (PPT)، بدءاً في تلقي صدمات محلية وخارجية طرأت على البلاد منذ 2003 إثر حل الحكومة السياسية أزمة لوكربي وانتهاج البلد النهج الإصلاحية المقترح من المنظمات الدولية والمعروف بالتفتيت والتكليف الهيكلي والذي بدء فيه بشكل تدريجي آنذاك ليصل لدروته في 2018، وكذلك ما تعرضت له البلاد خلال 2011 وحتى إعداد هذه الدراسة من صدمة عنيفة أثر تغيير النظام السياسي والتي نجم عنه صدمات متفاوتة التأثير والاتجاه وذلك بسبب عدم الاستقرار وما نجم عنه من نشاط السوق السوداء في بيع وتهريب النفط ومشتقاته والذي كان له آثار متضاربة على الدخل المحلي الإجمالي وإيرادات النفط. ويلاحظ أن متغير حجم الدين المحلي للحكومة الليبية (GDD) تفاقم وتعرض لصدمات لافتة للانتباه خلال الفترة 2011-2022 بسبب العشوائية في الإنفاق وما لحقها من هدر وفساد وكذلك الإنفاق العسكري المأهول بسبب الحروب المتلاحقة والمستمرة. إلا أنه بالمقابل يلاحظ أن متغير الرسوم الجمركية والضرائب (CED) اتصف بالاستقرار وهذا يرجع إلى عدم وجود أي استراتيجية أو خطط لتنمية اقتصاد البلد لدى صانع القرار الاقتصادي فضلاً عن إهمال الأدوات الاقتصادية في إدارة اقتصادها.

3. تقدير دالة الدراسة بالمدى الطويل

أظهرت اختبارات كل من ADF و PP و Correlogram، أن سلاسل متغيرات الدراسة بعضها مستقر في المستوى والآخر استقر بعد تحويلها للفروق الأولى وذلك وفق لما هو ظاهر بالجدول 02 وشكل 02 بقائمة الملاحق، وبالتالي وجد أن منهجية ARDL هي الأنسب لتقدير دالة الدراسة بالمدى الطويل والقصير، فاعتمدت المعادلة (3) التالية لتقدير دالة الدراسة بالمدى الطويل.

$$\begin{aligned} \sum D(GDP) = & \alpha_0 + \alpha_1 \sum D(GDP_{-1}) + \alpha_2 \sum D(GDP_{-2}) + \alpha_3 \sum D(GDP_{-3}) + \alpha_4 \\ & \sum D(GDP_{-4}) + \alpha_5 \sum D(PPT_{-1}) + \alpha_6 \sum D(PPT_{-2}) + \alpha_7 \sum D(PPT_{-3}) + \\ & \alpha_8 \sum D(PPT_{-4}) + \alpha_9 \sum D(GED_{-1}) + \alpha_{10} \sum D(GED_{-2}) + \alpha_{11} \sum D(GED_{-3}) + \alpha_{12} \sum D(GED_{-4}) + \alpha_{13} \sum D(GDD_{-1}) + \alpha_{14} \sum D(GDD_{-2}) + \alpha_{15} \sum D(GDD_{-3}) + \alpha_{16} \sum D(GDD_{-4}) + \alpha_{17} \sum GDP_{-1} + \alpha_{18} \sum PPT_{-1} + \alpha_{19} \sum GED_{-1} + \alpha_{20} \sum GDD_{-1} + \alpha_{21} \sum DD + \mu_t \end{aligned} \quad (3)$$



وبتقديرها تم الحصول على نتائج توازن دالة الدراسة المدى الطويل، وقد تم التأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي لدالة الدراسة بالمدى الطويل وفق اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM) وذلك وفق ما أظهره جدول 03- أ بقائمة الملاحق، كما أظهرت نتائج اختبار (CUSUM) أن الدالة لا تعاني من مشكلة عدم الاستقرار وذلك وفق ما أظهره شكل 03- أ بقائمة الملاحق، وأظهرت نتائج التقدير النتائج التالية:

$$\begin{aligned} D(\text{GDP}) = & -13205.55^{***} - 0.698128 D(\text{GDP}_{-1}) - 0.250348 D(\text{GDP}_{-2}) - 1.330416^{**} D(\text{GDP}_{-3}) + 2.173559^{***} D(\text{GDP}_{-4}) - 0.471724 \\ & D(\text{PPT}_{-1}) - 2.459866^{**} D(\text{PPT}_{-2}) + 0.397211 D(\text{PPT}_{-3}) - 0.200987 D(\text{PPT}_{-4}) + 3.248563 D(\text{GED}_{-1}) + 2.513661 D(\text{GED}_{-2}) \\ & + 3.765052 D(\text{GED}_{-3}) + 3.451782^{**} D(\text{GED}_{-4}) + 5.199421^{***} D(\text{GDD}_{-1}) \\ & + 4.821445^{***} D(\text{GDD}_{-2}) + 5.755293^{***} D(\text{GDD}_{-3}) - 0.412196 D(\text{GDD}_{-4}) \\ & + 1.481068^{***} \text{GDP}_{-1} + 0.999474 \text{PPT}_{-1} - 0.568799 \text{GED}_{-1} - 8.036650^{***} \text{GDD}_{-1} - 124188.2^{***} \text{DD} \end{aligned} \quad (4)$$

تبين من نتائج قيمة (Akaike Info. Criterion- AIC = 21.08089) و (Schwarz Criterion- SIC = 21.89954) أن أقل قيمة لهما عند درجة التخلف الرابعة (Lag 4) وهذا ما أظهرته نتائج اختبارات (Lag Length Criteria) أن الدرجة المثلى للإبطاء الزمني هي (Lag 4).

وبتقدير دالة الدراسة بالمدى الطويل أظهر اختبار (Wald) للفرضية $C(18)=C(19)=C(20)=C(21)=0$ قبول الفرض البديل (Alternative Hypothesis) لإحصائية (F Bound) أي أن الفرضية $C(18)=C(19)=C(20)=C(21)=C(22)$ لا تساوي صفر، مما يعني وجود علاقة توازنية بالمدى الطويل لدالة الدراسة، حيث كانت قيمة (F-statistic) تساوي 12.43281 وبالرجوع للتوزيع الإحصائي الخاص بـ F-statistic) يلاحظ أن القيمة الصغرى لـ (lower bound) تساوي 3.23 والقيمة العظمى لها تساوي 4.35، وهذا يؤكد وجود علاقة توازنية بين متغيرات الدراسة بالمدى الطويل والذي وصف بالمعادلة (2).

4. تقدير دالة الدراسة بالمدى القصير

وبالتالي فإن شكل دالة الدراسة بالمدى القصير ستكون وفق صيغة المعادلة (5) التالية:

$$\begin{aligned} \sum D(\text{GDP}) = & \beta_0 + \sum D(\text{GDP}_{-1}) + \beta_1 \sum D(\text{GDP}_{-2}) + \beta_2 \sum D(\text{GDP}_{-3}) + \beta_3 \sum D(\text{GDP}_{-4}) \\ & + \beta_4 \sum D(\text{PPT}_{-1}) + \beta_5 \sum D(\text{PPT}_{-2}) + \beta_6 \sum D(\text{PPT}_{-3}) + \beta_7 \sum D(\text{PPT}_{-4}) \\ & + \beta_8 \sum D(\text{GED}_{-1}) + \beta_9 \sum D(\text{GED}_{-2}) + \beta_{10} \sum D(\text{GED}_{-3}) + \beta_{11} \sum D(\text{GED}_{-4}) \\ & + \beta_{12} \sum D(\text{GDD}_{-1}) + \beta_{13} \sum D(\text{GDD}_{-2}) + \beta_{14} \sum D(\text{GDD}_{-3}) + \beta_{15} \sum D(\text{GDD}_{-4}) \\ & + \beta_{16} \text{DD} + \beta_{17} \text{ECT}_{-1} + \mu_t \end{aligned} \quad (5)$$

وللتأكد من إمكانية اعتماد تقدير الدالة (5) تم إجراء عدد من الاختبارات التشخيصية ومنها اختبار مشكلة الارتباط الذاتي لدالة الدراسة بالمدى القصير، وذلك عبر اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM) والذي أظهرت نتائجه عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي وهذا ما بينه الجدول 03- ب بقائمة الملاحق، كما أظهرت



نتائج اختبار (CUSUM) أن الدالة لا تعاني من مشكلة عدم الاستقرار وذلك وفق ما أظهره شكل (3-ب) بقائمة الملاحق، وبالتالي أظهرت نتائج تقدير الظاهرة بالمعادلة (6) النتائج التالية:

$$\begin{aligned} \sum D(\text{GDP}) = & -8267.74*** + 2.031048*** D(\text{GDP}-1) + 2.959033*** \\ & DD(\text{GDP}-2) - 0.065441 D(\text{GDP}-3) + 3.194063*** (D(\text{GDP}-4) - (6) \\ & 0.280557 D(\text{PPT}-1) - 2.490711*** D(\text{PPT}-2) - 0.249823 \\ & D(\text{PPT}-3) - 1.390473*** (D(\text{PPT}-4) - 0.809383 D(\text{GED}-1) - \\ & 0.719730 D(\text{GED}-2) + 1.418435 D(\text{GED}-3) + 2.121078 \\ & D(\text{GED}-4) - 1.773745*** D(\text{GDD}-1) - 3.191407*** D(\text{GDD}-2) \\ & + 0.797405 D(\text{GDD}-3) - 1.771711*** D(\text{GDD}-4) + \\ & 28724.25*** DD - 0.845500** \text{ECT}-1 \end{aligned}$$

أظهرت نتائج تقدير دالة الناتج المحلي الإجمالي أن معامل إبطاء حد تصحيح الخطأ "ECT-1" يكشف عن سرعة جيدة لعودة متغير الدخل المحلي الإجمالي نحو قيمته التوازنية في الأجل الطويل، حيث تقدر نسبة تصحيح اختلال التوازن بنحو (0.85) في كل فترة زمنية من الفترة "t-1"، والتي تعد معامل تعديل عالية، أي عندما ينحرف مؤشر متغير الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة قصيرة الأجل "t-1" عن قيمتها التوازنية في الأجل الطويل فإن سرعة التصحيح تعدل نحو 85% من هذا الاختلال في الفترة "t" إلى أن يصل إلى التوازن في المدى الطويل، أي بعد أقل من 1.2 أي سنة وشهرين.

بتقدير أثر متغير إيرادات القطاع النفطي على الناتج المحلي الإجمالي بالمدى القصير أظهر اختبار (Wald) لفرضية العدم $C(6)=C(7)=C(8)=C(9)=0$ ، قبول الفرض البديل (Alternative Hypothesis) لإحصائية (F-Bound) أي أن الفرضية $C(6)=C(7)=C(8)=C(9)=0$ لا تساوي صفر، وبالتالي وجود علاقة توازنية بالمدى القصير، حيث كانت قيمة (F-statistic) تساوي 11.99767 وبالرجوع للتوزيع الإحصائي الخاص بـ F-statistic) يلاحظ أن القيمة الصغرى لـ (lower bound) تساوي 3.23 والقيمة العظمى لها تساوي 4.35، وهذا يؤكد وجود علاقة توازنية بين متغير إيرادات القطاع النفطي $(D(\text{GED}-1), D(\text{GED}-2), d(\text{GED}-3), D(\text{GED}-4))$ والناتج المحلي الإجمالي $D(\text{GDP})$ بالمدى القصير والذي وضح بالمعادلة (6). واللافت للنظر أن اتجاه تأثير الإيرادات النفطية على الناتج المحلي الإجمالي سالب، وهذا يعزو لعدد من العوامل التي يعاني منها الاقتصاد الليبي، وأبرزها: المبالغة في الإنفاق الترتيبي، وعدم ترتيب أولويات الإنفاق، بالإضافة إلى تفشي الفساد والهدر الذي يشهده الاقتصاد الليبي، فضلا عن تصدير النفط في شكله الخام، واستيراد مشتقاته، علاوة عن درجة الانكشاف الكبيرة للاقتصاد الليبي على العالم الخارجي، واعتماد معظم وارداته على السلع استهلاكية (تقرير ديوان المحاسبة، 2014، تقرير ديوان المحاسبة، 2015، تقرير ديوان المحاسبة، 2016، تقرير ديوان المحاسبة، 2017، تقرير ديوان المحاسبة، 2018، تقرير ديوان المحاسبة، 2019، تقرير ديوان المحاسبة، 2020، تقرير ديوان المحاسبة، 2021) وهذا ما انعكس في طبيعة تفسير تداعيات الإيرادات النفطية على الناتج المحلي الإجمالي بالاقتصاد الليبي، هذا فضلا عن التدخل الفج للمؤسسات الدولية بالاقتصاد الليبي، والانقياد التام لصانع القرار الاقتصادي لإملاءات مبعوثة الأمم المتحدة وصندوق أظهره تقرير ديوان المحاسبة لسنة 2017 رضوخ صانع القرار الاقتصادي لإملاءات مبعوثة الأمم المتحدة وصندوق



النقد حول تنفيذ الوصفة النمطية للصندوق والذي أثبت الواقع العملي أنها مشكلة جديدة تضاف لمشاكل البلد الذي يرضخ لتلك الوصفة التي توصف بالإصلاحية لاقتصاد البلد.

بتقدير أثر متغير الرسوم الجمركية والضرائب على الناتج المحلي الإجمالي بالمدى القصير أظهر اختبار (Wald) لفرضية العدم $C(10)=C(11)=C(12)=C(13)=0$ ، تم رفض الفرض البديل (Alternative Hypothesis) لإحصائية (F Bound) أي أن الفرضية $C(10)=C(11)=C(12)=C(13)=0$ تساوي صفر، وبالتالي عدم وجود علاقة توازنية بالمدى القصير لدالة الدراسة، حيث كانت قيمة (F-statistic) تساوي 1.114182 وبالرجوع للتوزيع الإحصائي الخاص بـ (F-statistic) يلاحظ أن القيمة الصغرى لـ (lower bound) تساوي 3.23 والقيمة العظمى لها تساوي 4.35، وهذا يؤكد عدم وجود علاقة توازنية بين متغير الرسوم الجمركية والضرائب والمتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي $D(GDP)$ بالمدى القصير.

بتقدير أثر متغير حجم الدين المحلي للحكومة الليبية على الناتج المحلي الإجمالي بالمدى القصير أظهر اختبار (Wald) لفرضية العدم $C(14)=C(15)=C(16)=C(17)=0$ ، قبول الفرض البديل (Alternative Hypothesis) لإحصائية (F Bound) أي أن الفرضية $C(14)=C(15)=C(16)=C(17)=0$ لا تساوي صفر، وبالتالي وجود علاقة توازنية بالمدى القصير لدالة الدراسة، حيث كانت قيمة (F-statistic) تساوي 8.708006 وبالرجوع للتوزيع الإحصائي الخاص بـ (F-statistic) يلاحظ أن القيمة الصغرى لـ (lower bound) تساوي 3.23 والقيمة العظمى لها تساوي 4.35، وهذا يؤكد وجود علاقة توازنية بين متغير حجم الدين المحلي للحكومة الليبية والمتغير الدخل المحلي الإجمالي $D(GDD-1)$, $D(GDD-2)$, $d(GDD-3)$, $D(GED-4)$ بالمدى القصير. وأن لمتغير حجم الدين الحكومي أثر بشكل متحد سالب على الناتج المحلي الإجمالي وهذا يتفق مع الواقع والفكر الاقتصادي، لأن استمرار الديون الحكومية لنحو 12 سنة أصبحت مشكلة تعصف بموازنات البلد، وبالتالي أدى ذلك لوجود عجز هيكلي يظهر بكافة موازنات البلد أو ما أصبح يعرف بالإنفاق العشوائي المقنع بمسمى الترتيبات المالية وذلك منذ 2014 وحتى إعداد هذه الدراسة.

II. النتائج والتوصيات

1. النتائج:

- أظهرت نتائج قيم معاملات الالتواء "Skewness" لكل متغيرات الدراسة بأنها موجبة، مما يشير إلى أن جميعها تتأثر بالصدمات الموجبة أكثر من تأثرها بالصدمات السالبة.
- كما تشير نتائج قيمة التفرطح "Kurtosis" أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (GDP)، ومتغير الإيرادات القطاع النفطي (PPT)، ومتغير الرسوم الجمركية والضرائب (CED)، ومتغير حجم الدين المحلي للحكومة الليبية قيمها جميعها مرتفعة مقارنة بالتوزيع الطبيعي حيث كان معامل إحصائية التفرطح "Kurtosis" لها أكبر من 3، مما يدل على وجود قيم شاذة فيها وهذا بدوره يؤدي إلى تذبذب مؤقت فيها.



- إن سلاسل متغيرات الدراسة بعضها يعاني من مشكلة جذور الوحدة وأخرى لا، وبالتالي أظهرت نتائج الاختبارات الخاصة بجذور الوحدة أن بعضها مستقر عند المستوى وبعضها مستقر عند الفروق الأولى لها.
- وجود علاقة توازنية بالمدى الطويل بين المتغير التابع والذي يمثل الدخل المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، والمتغيرات المستقلة المتمثلة في أثر سلمي لكل من إيرادات القطاع النفطي (PPT)، والرسوم الجمركية والضرائب (CED) وحجم الدين المحلي للحكومة الليبية (GDD).
- وجود علاقة توازنية بالمدى القصير بين المتغير التابع والذي يمثل الدخل المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، والمتغيرين المستقلين المتمثلين في كل من إيرادات القطاع النفطي (PPT)، وحجم الدين المحلي للحكومة الليبية (GDD).
- عدم وجود علاقة توازنية بالمدى الطويل بين المتغير التابع والذي يمثل الدخل المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، والمتغير المستقل المتمثل في الرسوم الجمركية والضرائب (CED).

2. التوصيات:

- يجب تطوير قوانين الضرائب المباشرة عبر إعادة سنّها، وأن يتبع نهج الضرائب التصاعديّة بحيث تفرض ضرائب تصل لـ 75% لذوي الدخل الفاحشة التي تتقاضاها الفئات الحاكمة بليبيا والتي فرضتها لنفسها مستغلة أختيار الدولة وغياب القانون، وكذلك الدخل الناجمة عن الملكية الخاصة..
- وضع حد وبشكل فاعل للتهرب الضريبي، الذي يقوم به مسوقي السلع الأجنبية بليبيا.
- كما يجب وضع حد لظاهرة تعثر تحصيل الضرائب أو المماطلة في دفعها عبر تأجيل دفع الضرائب بحجج العسر المالي وغيرها. والعمل على ربطها وتحصيلها في مواعيدها وإعادة العمل على تحصيل الضرائب المتراكمة والمتعثرة، ومعاينة كل من يماطل في دفعها مع فرض غرامات تأخير عليهم وسجنهم أن تطلب الأمر ذلك.
- ضرورة التشديد على العمل وبجدية فيما يخص محاسبة تراخي مركز الجباية عن القيام بواجباتهم. كما يجب أن يكون كادر مصلحة الضرائب يعمل بعدد أمثل من الموظفين وذلك وفق الملاك الوظيفي، وأن يعمل على رفع كفاءة كوادرها عبر دورات التدريب المتخصصة والحديثة، ودعمها بالتقنيات المتطورة.
- إلغاء كل التشريعات التي تتعلق بالإعفاءات الضريبية.
- يجب أن يكون لأسلوب تحصيل الضرائب أفضلية المرونة مع التغير في الدخل والإنتاج.
- يجب العمل على رفع الوعي الضريبي لدى الجمهور عبر وسائل الإعلام المختلفة، وتنظيم برامج توعوية عبر متخصصين لإيضاح خطورة العبث بإدارة الضرائب، وتداعياتها المستقبلية على اقتصاد البلد. مع ما سبق من نقاط مقترحة لتطوير النظام الضريبي، هنا لن يتدخل في فرض نوع الضرائب ومنهجية تطبيقها، ولا ترتيب أولويات مصادر التحصيل، ولكن ما يهمنا هو عدد من المعايير يجب أن تؤخذ في الحسبان عند تطوير النظام الضريبي للبلد، وهي على النحو التالي :



أ. يجب العدالة في توزيع الضرائب، أي معيار الدخل هو الأساس في تكوين العبء الضريبي، بمعنى ذوي الدخل المرتفع هم من يلزمون بدفع ضرائب أعلى، وذوي الدخل المنخفض يحملون عبء ضريبي منخفض بحيث لا يؤثر على المستوى المعيشي لهم.

ب. ألا يكون للتطور الضريبي أي آثار سلبية على الاستثمار والادخار ومستوى العمل بالاقتصاد المحلي.

ج. يجب تخصيص الموارد في التحصيل، وعدم إرهاق موازنة الدولة بجهاز إداري ضخم لتحصيل الضرائب.

قائمة المراجع:

- إبراهيم لحول. 2020. أثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 2017-1990. أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة أبي بكر بلقايد، ص ص 1-244.
- خالد عبد الحفيظ محمد. 2021. أثر الإيرادات الضريبية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في السودان في الفترة من 2010-1985. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين-ألمانيا، ص ص 1-376.
- زين العابدين بن همه، وحنان بن مداح. 2021. دراسة قياسية لأثر الضرائب غير المباشرة على النمو الاقتصادي في الجزائر. رسالة ماجستير غير منشورة. المركز الجامعي بلحاج بوشعيب بعين تموشنت، ص ص 1-65.
- سفيان هوارى، وفاطمة نقال. 2021. أثر السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية 1990-2019. مجلة الاستراتيجية والتنمية، 11(04). ص ص 82-100.
- علي سامي المصري. 2018. أثر الضرائب على النمو الاقتصادي في الأردن: دراسة تحليلية قياسية 1980-2016. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، ص ص 1-83.
- قمر المللي، ومحمد جمال طقطق، وعثمان نقار. 2022. أثر السياسة الضريبية في النمو الاقتصادي في سورية - دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2020. 44 مجلة جامعة البعث، (09). 44. ص ص 47-76.
- المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات. 2016. النظام الضريبي الليبي تحدي الواقع ومتطلبات الإصلاح. طرابلس ليبيا، ص ص 1-27.
- عثمان أحمد صوافقة، وناريمان موفق شريم، وأماني فواز جرار. 2022. أثر الضريبة على النمو الاقتصادي في فلسطين. مجلة قضايا أسبوعية. المركز الديمقراطي، 11. ص ص 128-147.
- ديوان المحاسبة. 2014. التقرير السنوي لسنة 2014. طرابلس. ليبيا، ص ص 01-515.
- ديوان المحاسبة الليبي. 2015. التقرير العام لسنة 2015. طرابلس. ليبيا. ص ص 01-564.
- ديوان المحاسبة. 2016. التقرير السنوي لسنة 2016. طرابلس. ليبيا، ص ص 01-624.
- ديوان المحاسبة الليبي. 2017. التقرير العام لسنة 2017. طرابلس. ليبيا. ص ص 01-918.
- ديوان المحاسبة. 2018. التقرير السنوي لسنة 2018. طرابلس. ليبيا، ص ص 01-995.
- ديوان المحاسبة. 2019. التقرير السنوي لسنة 2019. طرابلس. ليبيا، ص ص 01-922.



- ديوان المحاسبة. 2020. التقرير السنوي لسنة 2020. طرابلس. ليبيا، ص ص 01-1010.
- ديوان المحاسبة. 2021. التقرير السنوي لسنة 2021. طرابلس. ليبيا، ص ص 01-981.
- Abubakar Biliksu Aliyu & A. A. Mustapha. 2020. Impact of tax revenue on economic growth in Nigeria 1981-2017. Bullion, (44) 4. 64-77.
- Amah Kalu Ogbonnaya and James Obioma Nelson. 2018. Effect of tax policies on economic stabilization in nigeria. International Journal of Development and Economic Sustainability, (6)5. 35- 47.
- André Gbato. 2017. Impactof Taxationon GrowthinSub Saharan Africa: New Evidence Based on a New Data Set. International Journal of Economics and Finance. (9)11. 173-193.
- Bishnu Pokharel. 2018. Tax Reforms and Economic Growth with Reference to SAARC Countries: A Study Note. Journal of Business and Social Sciences Research (JBSSR), (3)1. 91-106.
- Desislava Stoilova & Nikolay Patonov. 2012. An empirical evidence for the impact of taxation on economy growth in the european union. Tourism and Management Studies International Conference Algarve University of the Algarve, Portugal, (3). 1031-1039.
- Francis Chinedu Egbunike, Ochuko Benedict Emudainohwo, Ardi Gunardi. 2021. Tax Revenue and Economic Growth: A Study of Nigeria and Ghana. Jurnal Ilmu Ekonomi. (7)2. 213 - 220.
- Gülgün İğdem, Merve Altaylar. 2021. Nonlinear Relationship between Economic Growth and Tax Revenue in Turkey: Hidden Cointegration Approach. İstanbul İktisat Dergisi - Istanbul Journal of Economics, 71. 21-38.
- Hubert G. Scarlett. 2011. Tax Policy and Economic Growth in Jamaica. Research Services Department Research & Economic Programming Division Bank of Jamaica. 1-25.
- Nga Phan Thi Hang, My-Linh Thi Nguyen, Tung Duy Thai, Toan Ngoc Bui. 2020. The Optimal Threshold of Tax Revenue for Economic Growth: An Investigation into the ASEAN 5+1 Countries. International Journal of Economics and Business Administration. (8)4. 422-434.
- Rudolf Macek. 2014. The Impact of Taxation on Economic Growth: CaseStudy of OECD Countries. Review of economic perspectives – národohospodárský obzor, (14)4. 309- 328.
- S.A. Adudu & Ojonye, M. Simon. 2015. The Impact of Tax Policy on Economic Growth in Nigeria. Journal of Economics and Sustainable Development, (6)8. 124-129.
- Stoilova, I. Todorov. 2021. Fiscal policy and economic growth: Evidence from Central and Eastern Europe. Journal of Tax Reform, (7)1 .146–159.
- Tasnia Symoom. 2018. The Impact of Fiscal Policy on Economic Growth: Empirical Evidence from Four South Asian Countries. Eastern Illinois University This research is a product of the graduate program in Economics at Eastern Illinois University Masters Theses Student Theses & Publications, 1-57.



- Ihtsham Ul Haq Padda and Naeem Akram. 2009. The Impact of Tax Policies on Economic Growth: Evidence from South-Asian Economies. The Pakistan Development Review 48, (4)2. 961–971.
- William G. Gale, Andrew A. Samwick. 2014. Effects of Income Tax Changes on Economic Growth. Economic studies at brookings, 1-15.
- Stoilova, I. Todorov. 2021. Fiscal policy and economic growth: Evidence from Central and Eastern Europe. Journal of Tax Reform.; 7(2):146–159.
- Rudolf Macek. 2014. The Impact of Taxation on Economic Growth: Case Study of OECD Countries. Review of economic perspectives – národohospodářský obzor, vol. 14, Issue 4, 2014, pp. 309–328.

الملاحق:

الملحق (01): نتائج اختبارات "ADF" لسلاسل متغيرات دوال الدراسة

ADF	Level		1 st differs.	
	Con.	C with Trend	Con.	C with Trend
GDP	0.439164 ^{0.9825}	- 1.637683 ^{0.7615}	- 6.061712 ^{0.0000}	- 4.995575 ^{0.0011}
PPT	- 1.467078 ^{0.5422}	- 2.730356 ^{0.2293}	- 4.692839 ^{0.0004}	- 4.049363 ^{0.0144}
GED	- 5.067661 ^{0.0001}	- 5.405432 ^{0.0002}	-	-
GDD	- 5.832765 ^{0.0000}	- 6.760571 ^{0.0000}	-	-

نتائج اختبارات "PP" لسلاسل متغيرات دوال الدراسة

PP	Con.	C with Trend	Con.	C with Trend
GDP	- 1.149657 ^{0.6892}	- 2.647700 ^{0.2620}	- 9.506859 ^{0.0000}	- 9.619986 ^{0.0000}
PPT	- 1.467078 ^{0.5422}	- 2.730356 ^{0.2293}	- 8.488406 ^{0.0000}	- 8.697136 ^{0.0000}
GED	- 5.033793 ^{0.0001}	- 5.405432 ^{0.0002}	-	-
GDD	- 2.998586 ^{0.0416}	- 3.003866 ^{0.1411}	- 7.266336 ^{0.0000}	- 7.311165 ^{0.0000}

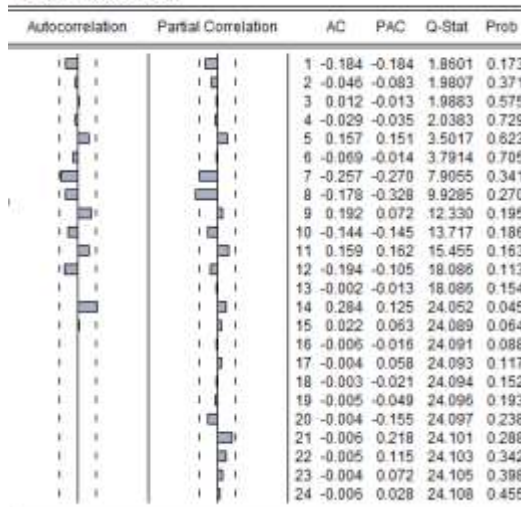
المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews 10



الملحق (02): شكل نتائج اختبارات (Correlogram) لاستقرارية سلاسل دالة الدراسة

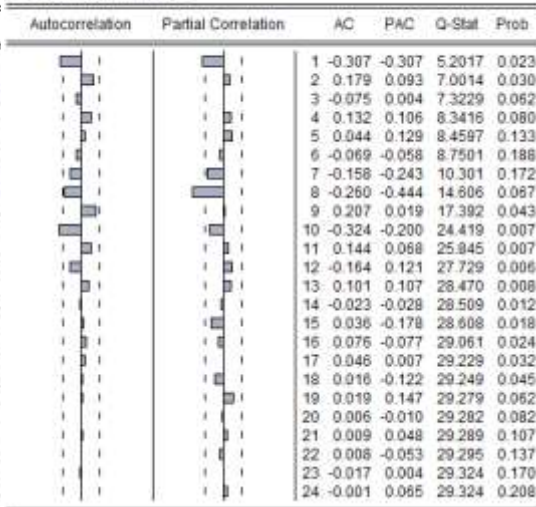
نتائج استقرارية دالة الدراسة لمتغير 1st PPT

Date: 03/12/19 Time: 20:31
Sample: 1970 2022
Included observations: 52



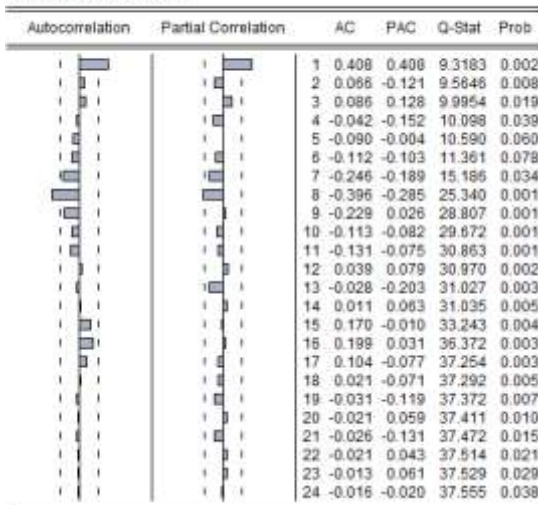
نتائج استقرارية دالة الدراسة لمتغير 1st GDP

Date: 03/12/19 Time: 19:14
Sample: 1970 2022
Included observations: 52



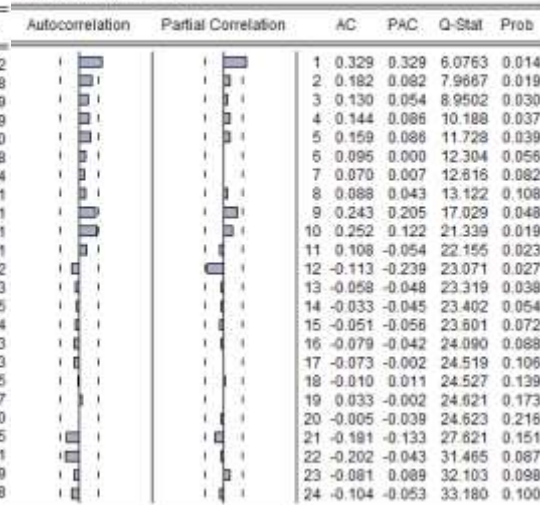
نتائج استقرارية دالة الدراسة لمتغير GDD
(Level)

Date: 03/12/19 Time: 20:36
Sample: 1970 2022
Included observations: 53



نتائج استقرارية دالة الدراسة لمتغير GED
(Level)

Date: 03/12/19 Time: 20:33
Sample: 1970 2022
Included observations: 53



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على البرنامج

الإحصائي Eviews 10

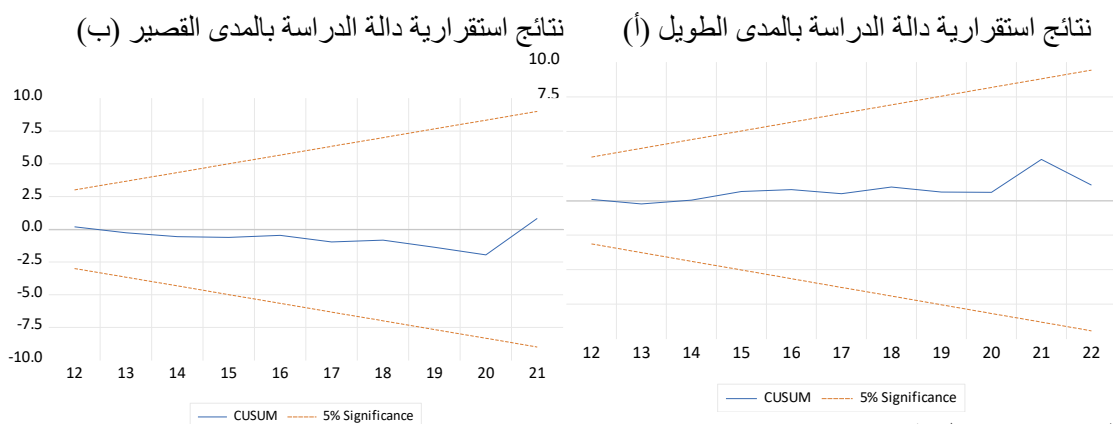


الملحق (03): نتائج "Serial Correlation LM" لدالة الدراسة بالمدين الطويل والقصير

المدى القصير (ب)				المدى الطويل (أ)			
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:				Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags				Null hypothesis: No serial correlation at up to 1 lags			
F-statistic	0.351011	Prob. F(2,20)	0.7073	F-statistic	1.363654	Prob. F(1,25)	0.2539
Obs*R-squared	1.235677	Prob. Chi-Square(2)	0.5391	Obs*R-squared	2.482790	Prob. Chi-Square(1)	0.1151

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews 10

الملحق (04): شكل نتائج اختبارات استقرارية دالة الدراسة بالمدين الطويل والقصير



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على البرنامج الإحصائي

Eviews 10